مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

انعقاد الدورة السادسة

للجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي

في محافظة حضرموت

الاتجاهات والتداعيات

ورقة تقدير موقف

مركز المعرفة للدراسات والأبحث الإستراتيجية almarfacenter www.almarfacenter.org

السياقات والتداعيات:

شهدت مدينة **المكلا** عاصمة **محافظة حضرموت** في تاريخ(21– 22مايو) المنصرم إقامة الدورة السادسة للمجلس الانتقالي الجنوبي التي أتت بعد صدور قرار من رئاسة المجلس الانتقالي على انعقادها في مدينة **المكلا** التي تقام للمرة الثانية في **محافظة حضرموت**, والتي أتت أيضًا في ظل تغيرات سياسيّة مختلفة في الأزمة اليمنية بشكل عام خصوصًا في ظل تنامي قدرات المجلس الانتقالي وسعيه لضم العديد من القوى الجنوبية بمختلف مسمياتها تحت إطار واحد لأجل مفاوضات الحل النهائي وكذا ترسيخ قدرات وإمكانات المجلس الانتقالي وتنامي رغبة المناطق الجنوبية بفك الارتباط عن الشمال والعودة إلى حدود ما قبل (1990م)؛ إذ أنّ الدورة السادسة قد أتت بعد انعقاد الحوار الوطني الجنوبي الذي دعَ له المجلس الانتقالي في العاصمة **عدن** نحو إدخال جميع المكونات الجنوبية في بوتقة سياسيَة واحدة كي تضع اللمسات الأساسية لبناء الدولة القادمة وكيفية وضع الأقاليم والمحافظات الجنوبية بداخلها وكذا التأكيد على مشروعية الميثاق الوطني الجنوبي الذي قد جاء كأحد النتائج الهامة للحوار الجنوبي المصاغ في **عدن**، كما أنّ انعقادها في **محافظة حضرموت** يأتي ضمن تحركات المجلس الانتقالي في ترسيخ قواعده في المناطق الجنوبية بشكل عام وفي **حضرموت** بشكل خاص في ظل تنامي رغبة بعض القوى في **حضرموت** بالابتعاد عن **عدن** و إبقاء حضرموت في وضع ضبابي -*تحت إطار أو مسمى الوحدة أو اليمن الاتحادي أو حتى الاستقلال الذاتي للمحافظة نفسها*-، كما أنّه يأتي في ظل رغبة **التحالف العربي والمملكة العربية السعودية** على التحديد بإغلاق الملف اليمني والبدء بفتح صفحة جديدة عن طريق التفاوض والحوار المباشر الذي رعته **مسقط** أكثر من مرة بين المملكة والحوثيين في **مسقط** و**صنعاء**، خصوصًا بعد زيارة **محمد آل جابر** سفير **الرياض** إلى **صنعاء** في رمضان المنصرم نحو تعزيز الهدنة الإنسانيّة مرورًا باتفاق من نوع خاص بين **المملكة** و**صنعاء** برعاية عمانية؛ الأمر الذي استنفر **المجلس الانتقالي** وبعض القوى الجنوبية التي رأت أن المملكة ذات توجه أُحادي في إغلاق **الملف اليمني** ولا يعبر عن رأي واتجاهات وتضحيات المجلس الانتقالي من الأساس، لذا هل يمكن القول من أنّ خطوة المجلس الانتقالي هي في إطار سحب البساط من كافة القوى المناوئة للمجلس الانتقالي لمحافظة حضرموت، والتأكيد على علاقة **عدن بحضرموت** التاريخية؟ وما هو المتوقع والتداعيات من انعقاد الدورة السادسة في مدينة المكلا؟ وإلى ماذا تشير مخرجات الحوار الوطني الجنوبي؟

أبرز السياقات:

ماذا تعني إقامة الدورة السادسة في محافظة حضرموت؟

إنّ الحوار الوطني الجنوبي الذي قد انعقد في **العاصمة عدن** (بتاريخ 4-5 مايو 2023م) الذي دعَ له المجلس الانتقالي شارك فيه الكثير من القوى الجنوبية التي وقعت على الديباجة الأساسية للميثاق*، قد تمخض جهدها عن **(ميثاق وطني جنوبي)** بموجبه تداعت الأطراف المشاركة لوضع مخاوفها وبصمتها في كل ما يتعلق بالمبادئ والأسس الحاكمة لعملية التفاوض -الحل النهائي- لاستعادة الدولة الجنوبية؛ وكذا إتمام الميثاق الوطني الجنوبي ثانيًا وكل ما يتعلق بالاتجاهات الأساسية العامة لمشروع بناء الدولة ثالثًا، رابعًا وأخيرًا في تحديد الاتجاهات الرئيسية لإدارة المرحلة الراهنة بعيدًا عن رؤى الشرعية وطريقة تعاملها مع المناطق الجنوبية خلال السنين القادمة إذ أنّ جانب التحديات التي شكلت العامل الحاسم لإقامة الحوار الوطني الجنوبي والتي دفعت بالقوى الجنوبية للتظافر في **عدن** خلال شهر **مايو** المنصرم.

إذ أنّ التغييرات الإقليمية والدولية قد حطت رحاها على الملف اليمني بشكل عام أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المجلس الانتقالي بشكلٍ خاص خصيصًا في ظل تردي الخدمات في المناطق الجنوبية وازدياد حدّة الحالة المعيشية للسكان في المناطق الجنوبية، كما أنّ سياسيّة الاستمرار في إطالة أمد الهدنة الإنسانيّة وزيارة **آل جابر** سفير **المملكة العربية السعودية** العلنية إلى **صنعاء** جعل المجلس يستشعر ضرورة تظافر القوى الجنوبية نحو ترسيخ القواعد و لأطر الأساسية في الداخل الجنوبي لأجل تقديم رؤية واحدة شاملة في مفاوضات الحل النهائي التي يبدو بأنها صارت أقرب مما مضى، حيث أنّ انعقاد الدورة السادسة أيضًا قد أتت برئاسة **المجلس الانتقالي** برئاسة عضو مجلس القيادة الرئاسي رئيس المجلس الانتقالي **عيدروس الزبيدي** ورئيس الجمعية الوطنية الجنوبية **أحمد بن بريك** وكذا بقية الصف الأول من المجلس الانتقالي، وهو أمر لم يحصل في فترات ماضية من عمر تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي (في 2017 م)، بالتالي إنّ إقامة المجلس الانتقالي للدورة السادسة في **محافظة حضرموت** تأتي ضمن تحضيرات المجلس كي يكون الحامل الرئيسي لملفات المناطق الجنوبية في المفاوضات النهائية التي تمر بالضرورة عن طريق سحب البساط عن كل الأطراف المتاخمة على حدود حضرموت نحو ربطها أكثر فأكثر **بالعاصمة عدن**، ولتأكيدهم على هيمنة قدرات وإمكانيات المجلس الانتقالي في المحافظة وحالة القبول الشعبية العامة التي حظي بها المجلس الانتقالي أثناء انعقاد الدورة.

من هذا الأساس يمكن القول أيضًا أنها محاولة لقطع طريق أي محاولات لإخراج المحافظة من دائرة المجلس الانتقالي خلال المرحلة القادمة خصوصًا أنّ مؤتمر حضرموت الجامع وهو احد التكوينات المعروفة في المحافظة كان رافضًا الدخول في الحوار الوطني الجنوبي ولم يقدم أي مفاوضين أثناء انعقاد المؤتمر.

كما أنّ إعلان الهيكلة الجديدة للمجلس الانتقالي وانضمام **اللواء فرج سالمين البحسني وعبدالرحمن المحرمي -ابوزرعة-** أعضاءً في المجلس القيادة الرئاسي إلى أنْ يكونا نائبي رئيس المجلس الانتقالي، أضافةً انضمام **اللواء هيثم قاسم، راجح باكريت وفادي باعوم** إلى أنْ يتم ضمهم لهيكل قوّام نواب المجلس الانتقالي مما جعل المجلس الانتقالي يخطو خطوات نحو ترتيب وتوسيع دوائره الداخلية كي تكون ذات أبعاد أكبر ومساحة أوسع من السابق؛ خصوصًا أنها قد ضمت كما أسلفنا **اللواء البحسني وابوزرعة المحرمي** لما يشكلانه من قوة عسكرية كبيرة من النخبة الحضرمية ومن قوات العمالقة الجنوبية بالتالي انضمام الوية النخبة الحضرمية وقوات العمالقة تلقائيًا إلى قوات المجلس الانتقالي العسكرية، وهي المحطة التي جعلت بطريقة او بأخرى المجلس الانتقالي يحصل على مساحة أكبر وقدرة أكثر على المناورة والشد والجذب في كل ما يخص المحافظات الجنوبية ومسألة توحيد المكونات تحت إطار سياسي واحد يمكّنه من تحقيق أهدافه ويرفع سقف تطلعاته.

التداعيات :

من الملاحظ **أولًا:** على انعقاد الدورة السادسة ووجود أهم قيادات الصف الأول للمجلس الانتقالي في المحافظة هو غياب محافظ **محافظة حضرموت** عن الساحة و وجوده في العاصمة السعودية **الرياض** مع وفد حضرمي كان بحسب مصادر مطلعه****قد أختارهم المحافظ كي يعقدوا ورش عمل بخصوص صورة المحافظة في المستقبل القادم، كما أنّ الوفد قد ضم شخصيات لاتكن الكثير من الود للمجلس الانتقالي والبعض منهم كان قد رفض الدخول في الحوار الوطني الجنوبي أبرزهم قيادة مؤتمر حضرموت الجامع وعلى رأسهم **عمرو بن حبريش** و الأمين العام **طارق العكبري** وزير التربية والتعليم في حكومة الشرعية، مما يفسر أنّ هنالك التماس بين تحركات الانتقالي وتحركات بعض القوى السياسيّة في داخل حضرموت والتي لبعضها نفوذ وعلاقة متجذرة مع المنطقة العسكرية الأولى في محافظة حضرموت الذي يصلنا بالتالي إلى توجس قيادة المنطقة الأولى – *وحركة الاخوان المسلمين* – بشكل عام من قرارات المجلس الانتقالي ومخرجات الدورة السادسة؛ التي تُعنى بتشكيل كافة القوات العسكرية الجنوبية تحت بوتقة عسكرية جنوبية واحدة وإخراج كافة القوى العسكرية المرتبطة بغير القوى العسكرية الجنوبية الحالية لخارج حدود المحافظات الجنوبية**، مما يؤدي لفقدان مصالح **حزب الإصلاح** في المحافظة الأكثر أهمية و الأكثر تجذرًا فيها خلال السنوات الماضية من عمر الحزب.

الثاني: يتعلق الأمر بأنْ يقوم المجلس الانتقالي خلال المرحلة القادمة بعد كل هذه التمهيدات والقرارات التي أعلنها في الدورة السادسة و المؤتمر الجنوبي بترتيب البيت الداخلي والبدء بتجسيد القرارات السياسيّة والعسكرية التي أقرها؛ أهمها إعادة النظر في صورة المفاوضات مع الحوثي وتسيير أوضاع المواطنين بشكل أفضل –خصوصًا في جانبي الخدمات و تردي الأوضاع المعيشية اقتصاديًّا–، من هذه الزاوية يتوقع أنْ يخطو الانتقالي خطوات جريئة نحو التخلص من حكومة الشرعية بقيادة **معين عبدالملك** وتشكيل حكومة جنوبية موحدة لإدارة المناطق الجنوبية بشكل يرفع من أسهمه تدريجيًا ويخلي مسؤوليته

امام المواطن في المحافظات الجنوبية من كل المشاكل التي سببها دخوله في السلطة الشرعية (في عام 2019م).

ثالثًا: يتعلق الأمر بمصير محافظة حضرموت في المرحلة القادمة وهو رهين بتقديرنا لأمران في غاية الأهمية:

أ- بقبول **المملكة العربية السعودية** بقيادة المجلس الانتقالي عسكريًا وإداريًا لوادي حضرموت بعيدًا عن إدارة السلطة الشرعية -قيادة المنطقة العسكرية الأولى- وإخراج القوات العسكرية منها ودخول النخبة الحضرمية بديلًا عنها؛ بالتالي سيطرة المجلس الانتقالي بالكامل على حدود **محافظة حضرموت** مما يعني إخراج **حزب الإصلاح** تلقائيًا من العملية السياسيّة وإصابتهم في مقتل، لكن هذا السيناريو متعلق بكيفية قبول هذه الآلية المتوقعة من حيث أنّ الحل يصبح أكثر تعقيدًا ويميل إلى الاحتدام العسكري بين قوات النخبة الحضرمية و لمنطقة الأولى بنفس سيناريو إطلاق عملية **سهام الشرق** في **شبوة** التي أدت إلى إبعاد وإحراق معسكرات الشرعية منها***، وأنّ تصبح المحافظة تحت مظلة الانتقالي سواء بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق إجراء عسكري مباشر.

ب- متعلق بالضمانات التي يمكن أنْ يضيفها المجلس الانتقالي لنفوذ المملكة في وادي حضرموت الذي تسيطر عليه عن طريق المنطقة الأولى وقوات درع الوطن المتشكلة حديثًا على تخوم منفذ الوديعة والحدود مع المملكة؛ بالتالي تصبح **محافظة حضرموت** هي النقطة الفاصلة بين المشاريع والقوى السياسيّة في المناطق الجنوبية بشكل خاص التي في تقديرنا بطريقة أو بأخرى ستكون تحت مظلة المجلس الانتقالي الذي أتى بتوافق من التحالف العربي سيكون المعني الأول بكافة المحافظات الجنوبية في مفاوضات الحل النهائي، بعد أنْ استطاع ضبط الأمن في المحافظات التي سيطر عليها إداريًا وعسكريًا وبعد أنْ استطاع إيقاف تمدد الحوثي مرتين على التوالي وكذا مواجهة تنظيم **القاعدة وداعش** في **عدن، شبوة، لحج و الضالع** و إخراجه منها بشكل لم يسبق لأي قوى جنوبية أنْ قامت به واستطاعت تحقيق انتصارات على التوالي.

الرابع: متعلق بمدى قدرة الانتقالي على استيعاب خطوات السلطة الشرعية وحزب الإصلاح الذي قد يلجأ في الأخير إلى توحيد القدرات الاقتصاديّة والعسكريّة التي يتمتع بها في **مأرب** مع **جماعة الحوثي** لأجل عرقلة خطوات المجلس الانتقالي سياسيًّا وأمنيًا عن طريق اتباع أسلوب تفخيخ المناطق واستحداث طرق جديدة لإقلاق السكينة العامة في المحافظات التي يحكمها المجلس الانتقالي بالتالي قد يتطور الأمر إلى أنْ تصبح الطائرات المسيرة والإمكانيات العسكرية للشرعية وجهًا لوجه مع قوات النخبة الحضرمية وقوات النخبة الشبوانية والعمالقة الجنوبية، بالتالي فتح جبهات جديدة بطريقة أو بأخرى مع العلم أن جماعة الحوثي قد استهدفت مسبقًا **ميناء قنا** في **شبوة** و **ميناء الضبة** في **حضرموت** و منعه تصدير النفط الخام عن طريقهما؛ مما أدى إلى إضعاف العملة المحلية وارتفاع التكاليف والأعباء على المواطنين الجنوبيين، كذا زيادة وتراكم الضغوط الاقتصاديّة على السلطات المحلية وقيادات المجلس الانتقالي في الأخير خصوصًا من أنْ السلطة الشرعية – وحكومة معين – تحديدًا لازالت تحوم حول الحمى ولا تقوم بأي دور من أدوارها الأساسية اتجاه المواطنين وتترك الحبل على الغارب.